بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :-
سعادة / رئيس قسم دائرة الرقابة على السجون في المنطقة الشرقية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن الله سبحانه وتعالى قد حملكم مهمة عظيمة وهي القيام على إصلاح عدد ليس بالقليل ممن قدر الله لهم السوء فأردتهم أعمالهم في عاقبة أمرهم فكان لهم السجن في الدنيا ، ولعله يكون هداية لهم وكفارة عنهم في الآخرة ، وأعلم أن مهمة إصلاح ورعاية عدد كهذا من السجناء ليس بالأمر السهل لا سيما إذا تعارض مبدأ الإصلاح مع مبدأ العقوبة والتشديد ، فأنتم بين أمرين ليس بينهما إلا فارق بسيط جداً ، والذي وفقه الله وأعانه هو الذي يميز الفرق بين الأمرين وهما :-

1- الهداية و الإصلاح التي تقوم على تأليف القلوب والإحسان واللين .

2- والعقوبة والردع والتأديب التي تقوم على الشدة والتضييق والتقتير .

فهذان الأمران متعارضان طبيعة وعلماً ، ولكن الجمع بينهما أمر ممكن لكنه يحتاج إلى جهد واعتصام بالكتاب والسنة فالشريعة غير ناقصة وفيها من المبادئ والأحكام ما يصلح لأن يستخدم في كلا الأمرين من قبل طرف واحد تجاه طرف واحد أيضاً من غير أن يطغى أحدهما على الأخر أو يفسد أحدهما الأخر ، ولو عُرضت أحوال السجن والسجناء على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لما تعسر أمر السجن على المصلحين أبداً ، فلا خير أكثر مما في الكتاب وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

و رغم أني أعلم أن كل هذه المبادئ لا تخفى عليكم إلا أني أحببت أن أقدمها بين يدي خطابي هذا ، والذي سوف أستعرض فيه بعضاً من واقع سجن الدمام المركزي على سبيل المثال لا الحصر ، علماً أن آخر علمي بواقعه كان آخر شهر صفر من عام 1419هـ ، ولكني فوجئت عندما سألت عن الأوضاع في السجن قبل شهر تقريباً فقيل لي إنها لم تتغير إلا بشكل بسيط بل في بعض الجوانب زادت سوءً على سوء ، فأحببت أن أطرح ما عندي على شكل نقاط عامة ، لا أخص بها أحداً لأني لم أرفع هذا الخطاب على سبيل الشكاية بل على سبيل الإحاطة بالواقع الذي أعلم أنكم تعرفونه أكثر مني ولكن براءة لذمتي كتبت هذه النقاط ، وإذا فرغت من سرد

ملاحظاتي على السجن ، فسوف أذكر بعدها بعض الاقتراحات من الحلول مساعدة مني لكم على اتخاذ خطوات الحل .

وقبل الدخول ببيان الملاحظات ، أريد أن أبين أمراً مهماً ربما يكون إطاراً عاماً يحيط بكل ما سأذكره من ملاحظات سلبية في السجن ، ولعله يكون سبباً رئيسياً في مشكلات السجون ، وهذا الأمر هو أن غالبية ضباط وأفراد سجن الدمام وخاصة من لهم علاقة بالسجناء لا يوجد فيهم مقومات تؤهلهم لهذه المهمة العظيمة ، كالأمانة والصلاح ومراقبة الله وحسن الخلق والرفق والصبر والحلم وسعة الصدر والتواضع ، كما أنهم ليسو مؤهلين لا من الناحية العلمية ولا الثقافية ولا الشرعية ولا التربوية ، وفاقد الشيء لا يعطيه ، بل إن كثيراً من السجناء يفوق بعض الضباط علماً وثقافة فلا يمكن أن يتأثر الأعلى علماً وثقافة بالأدنى ، فإذا لم يكن الضباط والأفراد لهم شخصيات مؤثرة ومقومات تعينهم على التأثير في السجناء فلن يحصل مقصود الإصلاح والتهذيب ولا الردع والتأديب ، وربما يكون ذلك راجع إلى أن ضباط السجون غالبهم نقلوا إلى السجون نقلاً تأديبياً ، أو لسبب آخر لا أعلمه ، المهم أن الضباط بشكل عام لا يمكن أن يؤثروا على السجناء إذا كانوا بهذه الطبيعة والثقافة ، بل إن بعض الضباط والأفراد هم الذين يستحقون السجن أكثر من غيرهم لما يظهرونه من فساد وسأذكر شيئاً من ذلك فيما بعد .

أما ملاحظاتي من خلال معايشتي للسجناء فهي .

1- إن السجين بطبيعة حاله مقيد الإرادة والتصرف ، وفي الوقت نفسه أيضاً يريد حقوقه الشرعية التي كفلها له الشرع والنظام ، ومن هذه الحقوق التي وفرت للسجناء حقوق الزيارة الخاصة (الخلوة الشرعية) ، وهي عبارة عن غرفة أو شقة تخصص للسجين لتزوره زوجته فيها ، وهذا بحد ذاته أمر عظيم نشكر القائمين عليه ، إلا أن هذه الزيارة يسبقها بعض الخطوات وتحيط بها بعض الظروف التي تجعلها ربما باباً للشر يدخل منه من في قلبه مرض . وهذه الخطوات والظروف هي :

أولاً : للرقيب أو العريف المتخصص بالزيارة الحق بالاحتفاظ بصورة زوجة السجين عنده في ملف الزيارة بشكل دائم ، حتى بعد خروج الزوج إذا لم يطالب بها .

ثانياً : وله الحق أيضاً أن يتصل على بيت السجين أحياناً ليرتب معهم موعد الزيارة أو يلغي موعداً سابقاً .

ثالثاً : كما أن العريف له الحق أيضاً بتفتيش لوازم زوجات السجناء ، رغم أن المفتشات (السجانات) هن الآتي يفتشن النساء شخصياً ، فلماذا يدخل هو في تفتيش اللوازم ؟ .

رابعاً : إن محرم الزوجة التي أحضرها إلى السجن يطلب منه أن يفارقها عند دخولها صالة التفتيش .

خامساً : بعدما تتم إجراءات التفتيش التي يقوم بها العريف وسط النساء بدون وجود محرم للزوجة في صالة التفتيش ، يأخذ العريف زوجات السجناء معه من الصالة إلى أماكن الغرف أو الشقق مشياً على الأقدام .

سادساً : يترك العريف النساء في ساحة السجن عند الغرف ويذهب ليخرج السجناء من الصالة الأخرى لزوجاتهم وهذه الخطوة عادة تأخذ أكثر من ثلث ساعة على الأقل .

سابعاً : العريف أو الرقيب هو وحدة المتخصص بذلك ولا يوجد مشرف عليه ميدانياً من قبل الإدارة .

ثامناً : بعض النساء يحضرن متبرجات وبكامل زينتهن وقد أظهرن مفاتنهن وتصرفاتهن مريبة كما شاهدت ذلك بنفسي .

تاسعاً : أحياناً يتم حضور النساء قبل حضور العريف بأكثر من ساعة ونصف الساعة رغم أنه هو الذي يطلب الحضور مبكراً ، إلا أنه لا يلتزم بالموعد ولا ينهي الإجراءات سريعاً وتبقى النساء خارج بوابة السجن حتى يأذن هو لهن بالدخول .

هذه هي الخطوات التي تسبق الزيارة الشرعية ، أما الظروف التي تحيط بهذه الخطوات والتي لا بد أن تؤخذ بالاعتبار ، أن بعض نساء السجناء فاسدات ويسعين لإغواء العسكر ليستفدن من تلك العلاقات ، وبعضهن أصابهن عوز وحاجة شديدة بعد سجن أزواجهن ، وبعضهن لا ولي لها ولا رقيب عليها بعد سجن زوجها ، كما أن بعض العسكر يتصيدون من حالها مثل هذه إما محتاجة فتستغل أو فاسدة فتطاوع ، فهذه الظروف مواتية لمن في قلبه أو قلبها مرض لينال ما في نفسه ، وقد سمعت من بعض العسكر ومن بعض السجناء أيضاً بعض القصص التي تدل على أن هذا باب شر ينبغي التنبه له ، فحدثت عن قصة اختلاء بعض الضباط بزوجة أحد السجناء وذلك برضى الزوجة ورضى الزوج و مواطأة مسؤول الزيارة إلا أني لا أعلم عن صحة هذه القصة شيئاً ، ولكني لا أستغربها لأني رأيت سجيناً يساوم آخر على زوجته بلا خجل ولا حياء .

2- لقد وصلتني شكاوى كثيرة من بعض السجناء الذين يشكون أنهم يستغلون جنسياً من قبل السجناء ، فلم أصدق هذه الدعاوى ، وعندما عايشت السجناء وجدت أن اللواط ينتشر بالسجن بشكل كبير وخاصة في عنبري خمسة وستة ففيهما كثير من القضايا الأخلاقية وفيهما أيضاً صغار السن نسبياً ، ورغم وجود كميرات مراقبة من قبل الإدارة على السجناء إلا أن السجناء يعرفون كيف يتعاملون معها ، ويعرفون الزوايا التي لا تكشفها الكميرات ، ويزداد الأمر سوءً إذا كان المفعول به راضياً ويريد ذلك وهذا هو الغالب .

3- إن المخدرات التي كانت سبباً رئيسياً أو ثانوياً لدخول أكثر من ثلاثة أرباع السجناء إلى السجن لم تنقطع عن السجناء حتى في داخل

السجن ، فيوجد من الجنود من يروج هذا السم الخطير إلى الداخل ، بل إن بعض الجنود أثرى من هذه التجارة ، فهو يشتري قطعة الحشيش بخمسمائة ريال ويبيعها بما يقرب من ثلاثة آلاف ريال إذا جزئها ، ولقد شاهدت ذلك كثيراً بين السجناء ، علماً أن إدارة السجن قد قبضت على حالات كثيرة تؤيد ما أقول ، ولكنها حتى الآن لم تقبض على الجنود الذين يدخلون أو يسهلون إدخال هذه السموم إلى السجناء ، ويوجد من الجنود من يحضر الحشيش ملفوفاً لبعض السجناء وفي وقت خفارته يخرجهم من العنبر إلى التشميس ويبدأ معهم بشرب الحشيش ، وكذلك سمعت أن أحد الضباط يفعل ذلك مع بعض السجناء الذين ينتمون إلى قبيلته في وقت خفارته .

وكما أن هناك إدخال للمخدرات من الخارج إلى الداخل ، يوجد أيضاً بعض الباكستانيين والهنود يروجون المخدرات من داخل السجن ، فإذا أراد الشاب أن يخرج فما عليه إلا أن يأتي لأحد المروجين ليوصيه بالتعامل مع مروج آخر في الخارج .

هذا شأن الحشيش الأكثر رواجاً في السجن أما الهروين أو الحبوب المنبهة أو حبوب الهلوسة أو المنومة فإنها توجد أيضاً ولكنها غير مرغوبة بشكل كبير بين السجناء ، لأن أثارها ظاهرة على السجين ، أما الخمر فإنه يصنع داخل السجن وقد قبض على حالات كثيرة أثناء التصنيع .

أما الحبوب النفسية فإنها متداولة بكثرة وغالبها يصرف من قبل المستوصف بلا رقابة .

وعلى العموم فإن حال المخدرات في السجن تلخصها مقولة أحد المروجين لي عندما قلت له إن الدولة أحسنت بكم عندما كفت شركم عن أنفسكم بسجنكم ، قال لي تقصد استعمال المخدرات ؟ قلت نعم قال أعطني مالاً وبعد ثلاث ساعات فقط يكون عندك أي نوع تطلبه من المخدرات .

4- التعامل مع السجناء سيئ للغاية فأعظم المعاملات السيئة مع السجناء معاملة الضرب ، فالسجين مستباح وخاصة للضباط ، فأدنى مخالفة يرتكبها السجين يضرب بكل عنف ، ولقد رأيت أحد الضباط يضرب سجيناً ومعه ثلاثة جنود يساعدونه حتى بدأ الدم يتدفق من فمه بغزارة ، وآخر ضرب سجيناً حتى لم يعد يستطع أن يقف على قدميه ، وآخر عذب سجيناً من بعد صلاة العشاء حتى الساعة الثالثة صباحاً ونحن نسمع صراخه ، وبالنسبة للتعليق بالكلبشة واقفاً على شبك العمليات فهذا روتين يمارس في حق السجناء كل يوم وحتى أثناء الدوام ، وعندما قلت لأحد الضباط ألا تعلم أن الضرب ممنوع وربما يشتكي السجين عليك وتحدث لك مشكلة ، قال بهذا اللفظ (جحيد وأمر بعيد) ، أي أني سأنكر وأنا مصدّق والسجين

مكذّب ، فالضرب يمارس ضد السجناء بكل حال وربما يمارس مع المخطئ ومع من لم يخطئ أيضاً .

5- السخرية والاستهزاء وتحقير السجناء هذه صفة غالبة يمارسها الضباط والجنود على حد سواء ضد السجناء وبشكل علني ، وهناك سخرية ممن يلتزمون ويهتدون داخل السجن ، فيكثر تقريع الجنود لهم بقولهم إن هذا المظهر الجديد علامة على النفاق فما أرخيت لحيتك وقصرت ثوبك وتركت الدخان إلا طمعاً في الخروج ، و أنا أقول ربما يكون ذلك حقاً وقد وجد من بعض الأفراد ، ولكن لا يجوز تعميمه على السجناء كلهم وصدهم عن الهدى بهذا الأسلوب ، وقد نصحت أحد السجناء فقال أعدك أني سأهتدي ولكن بعد خروجي من السجن ، فإني أخشى أن يقولوا عني منافق يريد العفو ، وسجين آخر كان كافراً فلبيني الجنسية ألححت عليه بالإسلام كثيراً ولم يسلم حتى خرج وأرسل لي رسالةً من الفلبين يقول إني أسلمت وسميت نفيسي عبدالرحمن وأعمل في المركز الإسلامي هناك وكان يمنعني من الإسلام في السجن خشية أن يقال أسلم يريد الخروج ، نعم إن السخرية والاستهزاء قد صدت السجناء عن الهداية بهذه الطريقة ، أما التحقير في الجوانب الأخرى فهو لا يعد ولا يحصى .

6- إن من أراد أن يلتزم في السجن لا يجد له مكاناً مهيئاً ولا معيناً ليقلع عن المعاصي ويقبل على طاعة الله ، فكم يحاول السجناء أن يكون لهم غرفة مثالية لا تدخلها المحرمات في كل عنبر ولكن دون جدوى ، وإن حصل هذا فيحصل باتفاق بين السجناء وليس بقرار من الإدارة لتشرف على تنفيذه بحزم ، وإن كان قرار وزارة الداخلية أتى بإنشاء عنبر مثالي في كل سجن وليس غرفة مثالية فقط ، إلا أنه وحتى نهاية شهر صفر من عام 1419هـ لم ينفذ هذا القرار في سجن الدمام ، فالسجين بلا مكان مهيأ ولا أعوان لا يمكن أن يسلك طريق الهداية .

7- إن السجن يعتبر مركزاً لتدريب العصابات فالسجن كل عام بازدياد والسجين الذي يخرج منه بالتأكيد أنه سيعود ، ونسبة السجناء الذين دخلوا السجن أكثر من مرة ربما تصل إلى 80% ، وبهذا يتبين أن السجن لا يُصلح أحداً ولو أن من دخل السجن عُمل على إصلاحه وتهذيبه في السجن و إيجاد وظيفة له بعد السجن لما رجع كل هذا العدد مرة أخرى ، وعلى أقل الأحول ربما يرجع نصف هذه النسبة لو كان هناك نشاط مؤثر ، فالتربية مفقودة والشعارات التربوية التي ملأت جدران السجن عبارات جوفاء لا يُعمل بها ، وأول المخالفين لها هم الضباط قبل غيرهم ، وإصلاح السجين أمر بسيط جداً لأنه في موطن ضعف وقهر ، فبالإمكان التأثير عليه بسهولة وتأليف قلبه أيضاً بطرق كثيرة ، ولكن للأسف هذا لم يعط حقه لا من قبل مركز الدعوة ولا من قبل إدارة السجن التي يحتاج بعض ضباطها إلى إصلاح قبل السجناء .

8- لقد نكس مفهوم ما يحتاجه السجين مما لا يحتاجه في السجن ، فمعلوم أن الأمور الترفيهية في السجن يجب أن تقلص إلى أقل حد ممكن ، حتى لا يصبح السجن فندقاً أو منتجعاً يقصده السجناء للاستجمام ، فالسجين يحتاج إلى نوع من الترفيه ولكن ليس بشكل غير مدروس ، و الأمور التي حرمها الله على السجين وعلى غيره يجب منعها ، فإدارة السجن تسمح للسجناء بالدخان و استماع الموسيقى عبر الراديو والتلفزيون ، كما تسمح بإدخال ورقة اللعب والنرد والمجلات الفنية أو الرياضية والصحف الرياضية ، و تتغاضى عن الأشرطة الغنائية ، كما أنه يوجد في السجن آلة العود المصنعة داخلياً وكذلك يوجد الشطرنج ويوجد محرمات أخرى تحتاج إلى رقابة ، فالسجين لا يحتاج إلى الإكثار من المحرمات ليضيع وقته وينسى ، بل إنه يحتاج إلى ما يفيده ليتمكن من الصبر في السجن ، فيجب تحديد مفهوم حاجيات السجين وضرورياته من غيرها وضبطها بضوابط شرعية .

وأذكر هنا فائدة تبين أهمية ما أقول ففي سجون بريطانيا لم يسمح بإدخال التلفزيون الملون إلى السجن إلا في أواخر عام 1418هـ ، لأنهم يعتبرون التلفزيون الملون نوع من الرفاهية الزائدة التي تحبب السجن للسجناء ، كما أنهم يعتبرون التلفزيون الملون آلة تصده عن برامج التأهيل الخاصة بالسجناء .

وأعظم سبب يصد السجناء عن الهداية وعن الاستفادة من الوقت هو التلفزيون ، فهم يرابطون أمامه في كل الأوقات كما هو مشاهد ، ويتعلقون به أشد التعلق ، وبعض العنابر استطاعت أن تبتكر لاقط (أنتل) لاستقبال المحطات الخليجية ، وكنت ألاحظ أن الشباب الذين يكثرون مشاهدة التلفزيون أحوالهم النفسية أسوأ من غيرهم ، وذلك بسبب مشاهدتهم للمناظر التي يشتاقون للذهاب إليها فلا يستطيعون ، فيؤثر ذلك في نفسياتهم وخاصة أصحاب المدد الطويلة ، فهو يعتبر عامل من عوامل نفاد الصبر ، والتأثير على النفسيات واضطرابها .

9- ينتشر بالسجن وبشكل ملحوظ لعب القمار ، ورغم ذلك لا يوجد من قبل إدارة السجن تشديد على منعه ولا يوجد منها توعية شرعية على حرمته ، والسجناء يمارسون القمار واللعب على كل شيء ، فمثلاً يلعبون قماراً والثمن وجبة الغداء فالخاسر يعطي غداءه للرابح ، ويكون الثمن أحياناً دخان وهذا أغلب الأحوال وقد قُبض على أحد السجناء قد ربح ما يقرب من ألفي بكت ، ويلعبون أيضاً على الملابس والفرش وعلى كل شيء ، وظاهرة بهذا الانتشار لا تدل على أن هناك محاربة لها .

10- إن المهمة التي ألقيت على كاهل مكتب الدعوة و الإرشاد مهمة عظيمة ، فيفترض أن يكون مكتب الدعوة عاملاً رئيسياً في عدم رجوع السجناء إلى السجن ، إلا أن المكتب لم يعر إصلاح السجناء أي اهتمام ،

وأعطاهم الفائض من وقته وجهده ، علماً أن كثيراً من المرشدين الذين في السجن – وعددهم ثلاثة عشر - غير مؤهلين بأن يمارسوا هذه المهمة فهم عُينوا على وظيفة إمام في السجن من قبل الأوقاف ، ولكنهم لا يحضرون إلا في الأسبوع مرتين على أحسن الأحول ، وإذا حضروا لا يأتون بجديد ، بل إنهم يلقون كلاماً ربما لا يمس واقع السجناء ولا يعالج مشاكلهم ، وهو لمدة عشر دقائق بعد الصلاة يقرأ المرشد مادته من كتاب غالباً ، وقد يوجد من السجناء من يقرأ أفضل منه ، وهذا راجع إلى أن الدعوة والإرشاد لم تضع الدعوة في السجن من أولوياتها ، بل إن كل من أراد أن يتعلم الإلقاء أرسلوه إلى السجناء ليتعلم عليهم ، وربما يكون تقصير الدعوة والإرشاد راجع إلى أن المكتب لم يعط الصلاحية للدعوة في السجن .

11- إن السجين ينتظر بفارغ الصبر موعد الزيارات إلا أن الموعد إذا حان تبددت الفرحة به لما يلاقيه السجين من سوء تنظيم للزيارة ، فأول أمر يواجه السجين أن نداءات مسؤول الزيارة لا يسمع داخل العنابر بسبب سوء مكبرات الصوت ، ثم إذا خرج السجين بعد فترة طويلة من بدأ الزيارة يتعب قبل أن يجد زائره بسبب ازدحام أماكن الزيارة ، رغم أنه يوجد لكل عنبر صالة للزيارة ولكن نصف العنابر تستخدم صالات العنابر الأخرى فكل عنبرين في صالة وكبائن الصالات لا تسع الجميع ، فيضطر السجين أن ينتظر حتى ينتهي زميله ليأخذ محله ، ثم إن الكبائن مظلمة وبين السجين والزائر أكثر من متر ونصف فيها أربعة حواجز ذات فتحات صغيرة ، أما الصوت فلا يمكن أن يسمع بوضوح بسبب البعد والضجة ، وكبائن الزيارة مكانها في صالات التشميس وصالات التشميس تعتبر مستنقعات للمجاري والمجاري طافحة على الكبائن والرائحة كريهة جداً ، وما إن تمر نصف ساعة على الزيارة حتى يبدأ الجنود بضرب الأبواب وإزعاج السجناء ليرجعوا إلى العنابر ، وبذلك يكون نصف الزوار الذين دخلوا متأخرين بسبب الزحام لا يمكن أن تتاح لهم الزيارة إلا لربع ساعة فقط ، فالزحام في الخارج شديد جدا وليس السبب في ذلك كثرة الزوار ولكن السبب هو سوء التنظيم وبطء التسجيل ووجود نداء واحد وبوابة واحدة للدخول فقط ، ولهذه الأسباب تجد أن السجناء يخرجون إلى مكان الزيارة قبل سماع النداء ليضمنوا رؤية من أتى ، فسبب ذلك زحاماً شديداً داخل الكبائن .

أما زيارة النساء ففيها نفس المعاناة إلا أنها تحتاج إلى ضبط أكثر لتساهل الزائرات في اللباس لذا تجد أن بعض السجناء يخرج إلى الكبائن في وقت زيارة النساء حتى ولو لم يسمع النداء ، وهو يريد من ذلك أن يشاهد النساء من خلال كبائن الزيارة فقط .

12- بما أن وضع الزيارة بالسوء الذي ذكرته ، فقد اضطر السجناء للبحث عن طريقة جديدة للزيارة فحاول ذووهم زيارتهم عن طريق زيارة خاصة ، وذلك بحضورهم إلى السجن والطلب من الإدارة أو من ضابط خفر

السماح لهم برؤية السجين في داخل ساحة السجن ، فيخرج لهم السجين وهو مكبل بالقيود في قدميه ، فينعكس هذا المنظر على أهله وأطفاله انعكاساً سيئاً .

وأحد الضباط كثر حوله الكلام بأنه إذا استلم الخفارة كثرت زيارات النساء لأزواجهن ، وقد حدثني أحد العسكر أنه يستقبل النساء في مكتبه ويسترسل معهن في الكلام ، قبل الزيارة ثم يحظر السجين لهن بعد ذلك .

13- إن الرشوة مرض متفشي داخل السجن بشكل كبير جداً ، ولقد قال لي أحد الضباط عندما حدثته عن الرشوة فقال السجن عبارة عن زريبة غنم تحرسها الذئاب ، بهذه العبارة اختصر هذا الضابط السجن ومن فيه ، نعم أنا لا أقول هذا ينطبق على الجميع ولكن أقول إن كثيراً من العاملين دخلوا في هذه الممارسات الغير شرعية ، فبعض السجناء إذا أراد زيارة خاصة لا بد أن يقدم رشوة لمن يستطيع تيسير ذلك له ، وبعضهم إذا أراد خلوة شرعية كل أسبوع دون سواه ، فعليه أن يستخدم المال كوسيط لما يريد ، وبعضهم إذا أراد المال النقدي الذي يمنع إدخاله إلى السجن ، فإنه يوصي أهله أن يعطوه أحد الجنود ليدخله وله عشرة بالمائة من المال ، وبعض الضباط يقول للسجناء من أراد أن أدخل قضيته على لجنة العفو فليدفع المال ، ولقد رأيت سجيناً دفع عشرة آلاف ريال لأحد الضباط من أجل أن يدخل قضيته للجنة العفو لدراستها لعله يشمله العفو ، ولهذا الواقع فإن السجين قد يحرم من بعض حقوقه التي يكفلها له النظام ولا يمكن أن يصل إليها إلا إذا وسّط المال بينه وبينها ، فالسجين دائماً تحت رحمة ضابط القضية أو ضابط خفر أو رقيب الصالة أو حارس العنبر ، بل إنه يحرم كثيراً من حقوقه ولا يستطيع استنقاذها إلا بنوع من الرشوة أو المصالح المتبادلة ، فتجد كثيراً من الأفراد يحاولون أن يستفيدوا من أي خدمة ستقدم إلى السجين ، فالسجين يعيش دائماً بابتزاز ، فمن الضبّاط من حصل على خط جوال من أحد السجناء ومنهم من حصل على بيجر ومنهم من حصل على أموال أو تعرف على شخصيات تجارية ، بل إن أحد الضباط عرض على أحد السجناء أن يشتري سيارته التي قُبض عليه وهي معه عرض عليه أن يشتريها بعشرين ألف ريال على شكل أقساط وكانت تقدر في وقتها بقيمة 70 ألف ريال ، وعندما رفض قال له إن الصدأ سيأكلها ، وآخر من الضباط أراد أن يشتري مطبعة كتب من أحد التجار السجناء بقيمة مليون ريال وكانت قيمتها الفعلية أكثر من خمسة ملايين ريال وكان التاجر من أصحاب الديون ودينه أكثر من أربعين ألف ريال ، وآخر من الضباط يقوم بوساطة بين الدائن والمدين ويأخذ مبلغ وقدره .... مقابل الوساطة وضمان المدين ، وآخر يأخذ مبالغ كبيرة جداً من أصحاب الديون ليعجل لهم استخراج صك إعسار بطريقته الخاصة ، وهكذا يجد السجين نفسه لا بد أن يدفع أو يبذل المصالح

من أجل أن يأخذ حقه ، ولو أردت أن أعد الحالات التي وقفت عليها وفيها رشوة أو استبزاز لطال المقام .

14- لا شك أن كل سجين سجن بسبب قضية تخصه ، وهذه القضية لها معاملة وأوراق في الجهات المختصة ، إلا أن السجين لا يعرف عن قضيته التي تخصه شيئاً لا عن تطورها ولا عن مجراياتها ولا عما ستؤول إليه ، لأن ضابط القضية لا يخبر السجين بشيء إلا إذا تكرم ، والسجين ليس له حق أن يسأل عن قضيته ويلزم الإدارة بإحاطته ، كما أن الضابط ليس ملزماً أن يرد على استفسارات السجين إذا سأله .

أما من ناحية تأخر قضيته في المحكمة فهذا يحصل دائماً ولمدة طويلة جداً ، وأظن أن ذلك راجع ليس لازدحام القضايا عند القاضي ، بل إن هذا راجع إلى عدم متابعة الضابط أو مكتبه لقضية السجين والله أعلم .

15- هناك عدم اهتمام من قبل ضباط القضايا ، بأوراق السجين وخاصة شهادات حفظ القرآن ، فهذه يتكرر ضياعها ، رغم أن مكتب الضابط قد استلمها بتوقيعه ، إلا أن السجين إذا حسبت له المدة التي خفضها له حفظ القرآن يجد أنها ناقصة ، وإذا طالب بذلك لا يجد آذاناً صاغية ، ويطلب منه بكل سهولة أن يعيد اختبار الجزء أو الأجزاء التي فقدت شهادتها .

16- إن إدارة السجن قامت بمبادرة تدعي أنها من أجل منع لعب القمار ، وهذه المبادرة هي أنها عملت على سحب النقود من السجناء وأودعتها في صندوقها في الإدارة ، وأعطت كل سجين سحب منه أي مبلغ أعطته سنداً مختوماً يبين أن له رصيدا محفوظاً عند الإدارة ، وقالت إن هذه الخطوة حرية بمنع لعب القمار ، لكنها جعلت المال النقدي داخل السجن له قيمة أغلى من قيمته الفعلية بعد تهريبه إلى الداخل ، والسجناء بأيديهم المال الكثير حتى بعد المنع بل بأيديهم آلاف الريالات ، ولعبة القمار لم تتأثر بسبب منع المال النقدي ، ولكن بهذه الخطوة فقد وقعوا بشر أعظم ، وهو تلاعب بعض الضباط وتلاعب السجناء بأموال الآخرين ، فمثلاً عندما طُلب من الضابط المسؤول عن الصندوق تسليم الأموال التي عنده ، ظهر عنده بعد الجرد عجز ضخم جداً ، ولا زال العجز حتى الآن كما سمعت ، فلو طُلب من مسؤول الصندوق جرد بالمال الذي عنده ومطابقته على الكشوفات لظهر العجز ، وبعض السجناء سحبت عليهم أموال وحتى الآن لم يستطيعوا أن يثبتوا شيئاً ليستردوها ، كما أن بعضهم يخصم من رصيده لصالح البوفيه وهو لا يعلم ، فسحب المال من السجناء لم يمنع الشر بل إنه فتح باب شر آخر ، ولو حاربت الإدارة لعب القمار والرشاوى بطريقة غير هذه الطريقة لأفلحت .

17- لقد قررت إدارة السجن فتح بوفيه صغيرة وكان قرار البوفية في بداية الأمر بأن تبيع المشروبات الغازية على السجناء الذين يخرجون من العنابر ويلتحقون بالدورات المهنية كتحفيز لهم ، ولكن الأمر تطور وأصبحت

البوفيه مصدر دخل هائل للقائمين عليها ، فتغير القرار وبدأت البوفية تبيع ما تبيعه المطاعم في الخارج ، وطريقة الشراء منها عن طريق السندات التي تخصم من حساب السجين مسبقاً عن طريق الإدارة ، فكل سجين يحق له أن يحصل على سندين وقيمة كل سند مائة ريال ، وفي هذا السند مربعات كل مربع بقيمة ريالين وعندما يشتري من البوفية يقوم العامل بالبوفية بالشطب على عدد المربعات التي تعادل المشتريات ، علماً أن سندات كثير من السجناء تنتهي قبل انتهاء الشهر ، وبعض السجناء يشتري السندات ويحتفظ بها حتى انتهاء سندات السجناء ، ثم يبيعها بقيمة مائة وخمسين ريالاً ، فإذا كان السجناء الذين يشترون السندات عددهم ألف سجين فيصبح مبلغ سنداتهم التي تخصم منهم لصالح البوفية كل شهر مائتا ألف ريال ، ويثبت حقيقة هذا الرقم أن أحد التجار المسجونين بقضية دين عندما عرض على إدارة البوفية أنه يريد أن يستأجرها منهم بـ 120ألف ريال شهرياً رفضت إدارة البوفية .

وهذه البوفية بما أنه لا يوجد غيرها في السجن فهي محتكرة للسجن ، فأسعارها خيالية فمثلاً سعر ربع الدجاجة مع الرز 25 ريالاً وهو في الخارج بأقل من عشرة ريالات ، وسعر صحن الفول الذي يباع في الخارج بثلاثة ريالات يباع عندهم بعشرة ريالات والسنبوسا الواحدة بريال وهكذا ، وعندما أثار السجناء قضية الغلاء واحتجوا قرروا إجراء تخفيضات بنسبة 30% على بعض الأشياء ، كل هذا الغلاء الفاحش وهم لا يتكلفون على المواد الرئيسية شيئاً ، فقد اكتشفنا أن إدارة البوفية وهم من السجناء ، يتعاملون مع بعض أفراد الشركة المتقاولة مع السجن للإعاشة وهؤلاء يحظرون للبوفية من مواد الإعاشة ما تحتاجه البوفية ، فالبوفية تأخذ من إعاشة السجين وتبيعه على السجين وخاصة الرز والدجاج ، والبوفية تستغل الظروف فاليوم الذي لا يكون فيه الأكل مرغوباً لدى السجناء حسب الجدول ، تقوم بفتح أبوابها للسجناء بعد صلاة العشاء ، واليوم الذي يكون فيه الأكل مرغوباً لا تفتح وهكذا في عملية مد وجزر مع السجناء واستغلال مطلق ومنقطع النظير وهذا كله يجري تحت رعاية عدد من الضباط الذين يمونون البوفية وهم شركاء فيها .

18- وبعد البوفية وما فيها من تلاعب ، تأتي البقالة فالسجناء والبقالة في حال مؤسف ، فعن طريق البقالة يستطيع السجين قضاء حوائجه وشراء لوازمه من ملابس وغيرها ، ولقد عينت إدارة السجن ضابطاً مختصاً بشؤون البقالة وهذا الضابط عين جنوداً لتنظيم عملية الشراء والإحضار من الخارج ، والجنود عينوا لكل عنبر مندوب من السجناء يكتب لهم أسماء وحاجيات السجناء ثم تسلم إلى الجندي من مندوب السجناء ، وبعد ذلك يبصم السجناء على سندات لتخصم قيم حاجياتهم من أرصدتهم ، وما بين خصم المبالغ وإحضار المواد من الخارج غالباً أكثر من شهر ونصف ، فأين تذهب

هذه الأموال الضخمة التي خصمت في كل هذه المدة ؟ علماً أن كل سجين له سقف أعلى للشراء يقدر بـ250ريلاً ، وأكثر إضرابات السجناء بسبب تأخر البقالة ، وأحياناً يعجلون بالدخان فقط ويحضرونه بعد ثلاثة أيام من خصم المبالغ ، والباقي يؤخر أسابيع لأسباب غير معروفة .

أما ما يخص أسعار البقالة فإنها أسعار مرتفعة عن قيمة المفرق في كل الحاجيات تقريباً ، رغم أن الجندي يشتري من أصحاب الجملة وبأسعار الجملة ، فلا هو الذي يخصم من السجناء قيمة الجملة ولا هو الذي يخصم منهم قيمة المفرق أيضاً ، بل يخصم منهم أكثر من ذلك وإن كانت بمقدار نصف ريال أو ريال ونصف ولكنها كثيرة لعدد السجناء فلو وفر من كل سجين ريالاً فقط لخرج له في النهاية أكثر من ألف ريال .

أما نوعية الأغراض فالجندي هو الذي يحددها فيأتي بأقل الأنواع جودة وأكثرها رداءة .

19- لقد فكرت إدارة البوفية من السجناء باستثمار آخر غير البوفية ، فاستنتجوا فكرة بيع الثلج على السجناء ، فالثلج يأتي للسجن عن طريق شركة متعاقدة تأتي يومياً وتوزع الثلج على شكل قوالب كبيرة أسعارها لا تتعدى خمسة عشر ريلاً للقالب وكل عنبر يحتاج إلى قالبين ، إلا أن إدارة البوفية طلبت من إدارة السجن أن تأذن لها بشراء ثلاجة صناعة الثلج وهذه الثلاجة بـ 45 ألف ريال ، فوافقت الإدارة وألغت عقد الشركة الأولى ، وتعاقدت مع إدارة البوفية وبدأت تزود السجناء بالثلج وهذا الثلج عبارة عن مكعبات صغيرة في كيس يزن كيلوين ، ويذوب بسرعة ، وتبيعه على السجناء بقيمة خمسة ريالات ، وكل غرفة في السجن تحتاج إلى ثلاثة أكياس ، فاحتاج السجناء كميات أكبر من استهلاكهم في السابق ومال أكثر لشراء الثلج ، بسبب أن هذه الأكياس تذوب سريعاً لسوء إنتاجها وغلائها عن مثيلاتها في الخارج .

20- لقد وضعت إدارة السجون في الأمن العام برنامجاً غذائياً متكاملاً للسجناء من حيث النوعيات ، ولكن إدارة السجن قصرت في الكميات وفي طريقة الطهي ، فقد تعاقدت مع شركة وكانت تبحث عن الأرخص فحصلت على ذلك ، فأصبح الطعام سيئ للغاية ، فالطهي الخاص بالسجناء لا تأكله البهائم في بعض الوجبات ، وبعضها تأتي الكميات قليلة جداً ، مما اضطر السجناء لتخزين كميات من الطعام ليتمكنوا من أكلها في الأيام التي يكون فيها الطعام قليلاً أو سيئ الطبخ ، وبدأ السجناء يبيعون الحليب وقطع الحلوى الطحينية وقطع الجبن والخبز ، والسجناء الذين يريدون الصوم يعانون أشد العناء بسبب عدم وجود سحور وفطور لهم ، وإدارة السجن تقوم بحملات تفتيش لمصادرة أية أطعمة مخزنة بحجة المحافظة على النظافة وعدم دخول الحشرات ، رغم أن الشركة المتعاقدة لا تعتني أبداً بالنظافة فكم مرة وجد السجناء الصراصير في داخل الطعام أو الذباب في داخل

الجبن ، فلو كانت الإدارة مهتمة بالنظافة لشددت على الشركة التي تقدم الشاي بترامس لا يمكن أن يرى لونها الحقيقي بسبب اتساخها ، أو تشدد على شركة الصيانة التي تركت المجاري طافحة داخل السجن ، وبلا مبالغة فإن السجين يجلس على الصحن ويأكل من جهة والصراصير تأكل من جهة أخرى فوق السفرة ، هذا واقع النظافة .

21- للسجين حق من الوزارة بالإعاشة التي تبلغ ما يقرب من 81 ريلاً بعد خصم مبلغ المغسلة والإعاشة ، إلا أن هذه الإعاشة يوقع السجين على استلامها في الكشوف ثم لا تدخل حسابه إلا بعد شهرين أو ثلاثة وبعض السجناء لا تأتي الإعاشة إلا وقد خرجوا وهم قد وقعوا عليها بالاستلام مسبقاً ، وإدارة السجن تقول إنه لا علاقة لنا بالتأخير والتأخير من الوزارة والله أعلم بالصواب .

22- السجن من الناحية الصحية دون المستوى بكثير فبجولة مفاجئة بسيطة يقوم بها فريق تفتيش داخل العنابر وخاصة في دورات المياه يتأكد من ذلك ، فدورات المياه عددها أربع عشرة دورة نصفها معطل بسبب طفح المجاري ، زيادة على ذلك أن السجناء هم الذين يقومون بصيانة دورات المياه على حسابهم الخاص ، كما يقومون بإصلاح الأبواب وشراء المنظفات والمعقمات لدورات المياه ، وما يصرف من إدارة السجن من معقمات أو منظفات لا يكاد يكفي ولا لربع المدة المحددة ، أما الحشرات والصراصير فهي بالكثرة التي اعتاد السجناء على وجودها حتى على سفرة الطعام ، وبرادات الشرب مائها أصفر من الصدأ والسجناء يشربون منها ، وتكررت نداءاتهم لتغيير الخزانات ولكن دون جدوى ، وعمال النظافة داخل العنابر هم من السجناء الذين تعاقدت معهم شركة النظافة ، ولكنها لا تعطيهم مستحقاتهم والذي يدفع الرواتب لهم هم السجناء ، وقد اطلعت على تقرير أعدته لجنة الإشراف على النظافة والصحة في السجن وهي مكونة من ثلاثة ضباط وكان مرفوعاً إلى الأمن العام ، وفيه إن اللجنة تقول إنه لا يوجد أي دورات معطلة ولا يوجد أي مصابيح معطلة داخل العنابر ولا يوجد أي حشرات وحالة السجناء الصحية جيدة ولا يوجد أمراض كما أن غرفهم نظيفة إلى آخر الخطاب الذي يثني على الوضع بكل مجالاته ، وهو تقرير عام 1418هـ وكل ما ذكروه في التقرير حتى يطابق الواقع لا بد أن يعكس تماماً ليعطي الصورة الحقيقة .

23- ذكرت في الملاحظة السابقة أن دورات المياه تتعطل وتطفح وهذا الطفح يسبب خروج مياه المجاري إلى ساحات التشميس وهذه الساحات هي الأماكن التي يخرج لها السجناء كل صباح إجبارياً من الساعة السابعة إلى الساعة العاشرة صباحاً ، رغم أن هذه الساحات عبارة عن مستنقعات من مياه المجاري إلا أن السجناء يلزمون بالخروج يومياً إلى الساحات القذرة ، وقد طلب من شركة الصيانة إصلاح ذلك ولكنها لم تفعل .

24- لقد تعاقدت إدارة السجن مع مغسلة خارجية لتغسل ملابس السجناء ، ولكن هذه المغسلة ليست كالمغاسل الطبيعية ، فهي لا تهتم بملابس السجناء فناهيك عن فقدان الملابس وضياعها ، أحياناً تعود الملابس متسخة أكثر مما ذهبت ، والسبب أنهم يضعون الملابس في الماء ويسكبون عليها المعطرات ثم تخرج وتنشف وتعود إلى السجين الذي اشتكى مراراً ليأخذ حقه من هذه المغسلة ولكنه لم ينصف .

25- إن السجين ينتظر الفرج على أحر من الجمر وبعد ما يحين موعد خروجه يجد ضابط قضيته غير مكترث بموعد الخروج ، فإذا لم يكن للسجين أحد من أهله يراجع قبل موعد إطلاق سراحه ، وإلا فإنه سيكون في عداد المنسيين وخاصة إذا كان أجنبياً ، ولقد سعيت مرة لإخراج عراقي قد مضى على موعد إطلاقه ما يقرب من أربعة أشهر ، وآخر مصري تأخر عشرة أيام ، وهندي تأخر أسبوعاً ، ولا يوجد هناك حزم تجاه هذه القضية ، والضابط حينما يحرج ويطالب بذلك يتعذر بالجوازات أو موعد الطائرة أو غيرها من الأعذار الواهية .

26- إن السجين محتاج إلى معرفة أخبار ذويه الذين لا يستطيعون الحضور إليه وذلك لبعد مساكنهم ، فاحتاج الأمر أن يوفر للسجناء خطوط هاتف يستطيعون من خلالها وصل أرحامهم ، وصلة الرحم أمر أوجبه الشرع ، وينبغي على إدارة السجن تيسير كل ما أمر به الشرع ، ومنع كل ما نهى عنه الشرع ، وبالنسبة لسجن الدمام فإنه لا يوجد به سوى كبينة واحدة تخدم أكثر من 1800سجين ، وكل يوم تخصص الكبينة لعنبر من العنابر ، والعنبر يخرج منه للاتصال أكثر من خمسين سجيناً على الأقل ، ويبدأ الاتصال من الساعة العاشرة حتى الواحدة والنصف ، فلا يمكن أن يصفى للسجين أكثر من ثلاث دقائق للمكالمة ، هذا إذا اتصلوا جميعاً ، رغم الإزعاج وعدم اتضاح الكلام بسبب قدم الكبينة وسوء المقسم ، فيرجع كثير من السجناء ولم يتصلوا والذي اتصل لم يعط وقتاً حتى ليكمل السلام .

27- يصف كثير من السجناء أطباء المستوصف بأنهم أطباء بيطريين ، وذلك لما يرونه منهم بأنهم يصرفون العلاج قبل الكشف وقد حدث ذلك معي ، والأعظم من هذا كله أنهم يتساهلون في صرف الأدوية ، وأظن أنهم يعتبرون السجن حقل تجارب ، فهم يصرفون الحبوب النفسية والمهدئة والإبر كثيراً ، فبعض السجناء تأتيه حالة من الاكتئاب أو الهستيريا ، فيعمد الطبيب مباشرة ويتسرع في إعطائه حبوباً نفسية أو إبراً ، ثم يتعود السجين على هذه الحبوب فيحتاج إلى أقوى فتصرف له ، ويتدرج في الحبوب والمهدئات وبعد ستة أشهر أو سنة تجد أن السجين أصبح في عداد المجانين ، حتى المضادات الحيوية يكثر من صرفها للسجناء ومعروف أن الإكثار منها يأتي بنتائج عكسية تماماً على المريض ، وبشكل عام فهناك تساهل في صرف الأدوية وفي تشخيص الأمراض ، والرعاية الصحية .

28- تعمد إدارة السجن على تقسيم السجناء على حسب القضايا فيجمعون أصحاب جرائم الزنا مع بعضهم وأصحاب جرائم المخدرات مع بعضهم والقتل كذلك ، وهذا في الحقيقة يُحدث للسجين نوعاً من الأنس بأمثاله ، وبهذا التقسيم أيضاً لا يمكن أن تتعامل الإدارة مع السجناء وذلك بسبب اختلاف مددهم والمدد تعتبر أهم عامل يحدد التعامل مع السجين وليس القضية لأن المدة تدل على القضية وليس العكس .

29- يوجد في السجن ظاهرة التمييز العنصري ، فكل أفراد قبيلة يجتمعون في عنبر أو في غرفة ويوالون ويعادون من هذا المنطلق ، ولا يوجد لإدارة السجن مجهود في حل هذه القضية .

30- إن إدارة السجن تجيد إخفاء العيوب والأخطاء عن عيون وفود التفتيش والزيارات ، فهي بمجرد سماع خبر قدوم وفد ما تقوم باستنفار جميع السجناء لترتيب بعض الأوضاع وفرش السجن وتجفيف مياه المجاري من التشميس وتنظيف البلاط ، وتهيئة الأجواء وبلا مبالغة أن السجناء خلال ربع ساعة يخفون كل العيوب التي ما تلبث أن ترجع لأن الحلول كانت مؤقتة للزوار فقط .

وأخيراً فأنا لم أتجن على إدارة السجن بذكري لهذه الملاحظات الكثيرة ، فأنا أشهد أني لم أقل إلا الحق بل ربما قصرت في وصف الواقع ، لأني لم أكتب ذلك شكاية ولو كان كذلك لذكرت أسماء الضباط والجنود والسجناء الذين شاركوا أو شهدوا بعض ما قلت من المخالفات ، ولكني أتجنب ذلك خشية تشعب القضية ، لأني لا أهدف من وراء هذه الملاحظات أن يعاقب أحد ، ولكن آمل أن تصلح الأوضاع فيما بعد ويكون السجن حقاً إصلاحية تعطى حقها من الرعاية والاهتمام والمجهودات الدائمة .

وقد يستغرب مني أني لم أذكر لإدارة السجن ولا إيجابية واحدة ، وأنا أعترف أن لها إيجابيات كثيرة ونشكرها على ذلك ، ولكن ليس هذا مجال ذكرها ، فإذا أردت أن أثني على الإدارة أثنيت عليها بغير هذا الخطاب الذي أقصد من وراءه تقريب السلبيات ليتمكن المسؤولون من حلها .

وأنا عندما كتبت هذا عن إدارة سجن الدمام ليس لأن الإدارة ليس فيها من يصلح لهذه المهمة لا ، ولكني حينما أتكلم عن سجن الدمام بصفة خاصة فإن غيره من السجون يدخل في هذه السلبيات من باب أولى ، لأن سجن الدمام كما سمعت من المسؤولين أنه حصل على الترتيب الأولى على سجون المملكة ، فإذا كان هذا حال المركز الأولى فكيف بحال المركز الأخير ؟ .

وختام هذه الملاحظات أنبه على أمر مهم وهو ، أني ذكرت بعض الملاحظات التي أعلم الآن أنها غير موجودة وإن كانت في السابق موجودة ، وبعد قدوم المدير الجديد عالج بعض الملاحظات ، ولكني ذكرتها هنا لأني أعلم أن علاجها من قبل المدير الجديد هو علاج مؤقت معلق بوجوده ، لذا لا

بد أن تعالج السلبيات عن طريق الهيئة وبشكل جذري لا يؤثر في تطبيقها تغير المدراء أو المسؤولين عن الأقسام ، لأن تغير الهيئة عن طريق نظام تسنه هو تغير جذري وتغير الإدارة عن طريق نظام أيضاً يعتبر تغيراً مؤقتاً لا تطول الأيام حتى يتلاشى .

أما الاقتراحات التي وعدت بكتابتها بعد الملاحظات فهي :-

1- لا بد قبل اتخاذ أية خطوات من قبل هيئة الرقابة للإصلاح في السجن أن تقوم بخطوة مهمة تسبق كل شيء ، وهي أن تدخل لجنة تابعة لها إلى السجن وبشكل مفاجئ ، وتدخل العنابر وتجمع كل أفراد عنبر في مسجد عنبرهم ، ومن ثم توضح لهم حقوق السجين التي له والتي عليه ، ثم تعلق في المسجد لائحة تبين هذه الحقوق ، وتطلب من السجناء أن كل من خولفت في حقه هذه اللائحة فما عليه إلا أن يكتب بالتفصيل نوع المخالفة ومن ارتكبها في حقه ، وتعطي لهم مهلة ليكتبوا ، ثم تجمع الشكاوى منهم بعد عشرة أيام ، وبهذه الطريقة يظهر كل ما ذكرته من ملاحظات سابقة وزيادة ، وتظهر أسماء الضباط والأفراد المخالفين ، والحق سيظهر ولا يمكن أن يتواطأ السجناء كلهم على إظهار فساد أحد ليس بفاسد أو تبرئة أحد مخالف .

2- وبعد هذه الخطوة يُعمل استفتاء للسجناء عن طريق استبيان مدروس يوجه لهم من قبل الهيئة ، وهذا الاستبيان توضع فيه الأسئلة التي تبين أجوبتها بطريقة غير مباشرة ما يخفيه السجناء من أمور ، لأن السجناء سيكتبون في الشكاوى التي في النقطة السابقة ما لهم ولن يكتبوا ما عليهم ، فبطريقة ذكية وبأسئلة مدروسة يستخرج من السجناء ما عليهم إذا أجابوا عن بعض الأسئلة .

3- بالنسبة للزيارات الشرعية (الخلوة الشرعية) لا بد أن يشرف عليها لجنة مكونة من عضو من كل من إدارة السجن وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذه اللجنة هي التي تضع المواعيد وتباشر الأمر من البداية إلى النهاية ، كما أنه لا بد من وضع سجانات لمباشرة تفتيش النساء وتسهيل دخول محرم المرأة مع المرأة لإكمال إجراءاتها حتى يسلمها إلى زوجها ويطمئن على ذلك ، أما احتفاظ مسؤول الزيارات بصور زوجات السجناء فأظن السبب الداعي إلى ذلك يمكن حله بغير هذه الطريقة .

4- يجب على إدارة السجن أن تفصل صغار السن والمردان عن بقية السجناء وتشدد الرقابة عليهم ، وكذلك من كان سبب دخوله أنه يفعل به اللواط .

5- لا بد من تشديد الرقابة على الجنود وعلى الضباط بخصوص إدخال المخدرات إلى السجن ، ومعاقبة من يقبض عليه بذلك بأشد العقوبة ، وسجنه في نفس السجن ليكون عبرة لغيره ، وما يقال أن المخدرات تدخل عن طريق الزيارات فهذا كلام باطل من أساسه وإن وجد فلا يمثل إلا واحد بالمائة إذا كثر ، بل إن الطريق الرئيسي لها هم الأفراد .

6- إن الضباط المتكبرين والجنود الذين يعاملون السجناء بشكل فض وغليظ إنهم يعرفون بدون عناء ، وهؤلاء ينبغي عقوبتهم و تشديد الأوامر لهم بعدم إهانة السجناء لا بالضرب ولا بالسخرية ولا بالاستهزاء ولا بالتحقير ، وهذا لا يعني إلغاء العقوبة في حق السجناء ، بل إن العقوبة لا بد منها وهي ضرورية ، ولكن يوجد عقوبة تعد أكثر العقوبات ردعاً للسجناء وهي النقل من السجن إلى سجن مدينة أخرى ، أو منع الزيارة والاتصال عليه ، أو منع خروجه من العنبر إلى البوفية وإلى الأشغال صباحاً ، وإن كنت أرى أن استحداث عقوبة الأشغال الشاقة في السجن أمر ضروري فهو رادع للسجناء وليس مهين ولا محقر لهم .

7- لقد صدر القرار من وزارة الداخلية بأمر سجون المملكة بتخصيص عنبر مثالي في كل سجن ، وكان هذا القرار في عام 1412هـ تقريباً ، وهذا العنبر لا يسمح بدخول المحرمات إليه وكل من أراد الهداية فليتوجه إليه ، وهذا في الحقيقة قرار حكيم ولو طبق لحصل فيه خير كثير ، ولكن مدير السجون رفض تطبيقه بحجة أن الصالحين في العنابر إذا أخرجناهم منها وجمعناهم في عنبر واحد فإن العنابر سوف تكون خالية من الصالحين ، لذا نترك الصالحين مع الفاسدين لعلهم يصلحونهم ، وهذا كلام صحيح ولكن إذا كان هؤلاء السجناء مصلحين وليسوا صالحين ، فالمصلح هو الذي يؤثر بغيره وهذا غالباً يكون طالب العلم ، أما الصالح ضعيف الإيمان فإنه ما يلبث أن ينتكس لأنه يخالف غيره وهم الأكثر ، وإني أعرف كثيراً من السجناء انتكسوا عندما أحسوا أنه لا معين لهم ولا مكان ، فإنشاء عنبر مثالي مهم وضرورة ملحة ، وصفته يحددها أعضاء الدعوة والإرشاد الذي يجب أن يخصونه ببرنامج مكثف .

8- إن المحرمات التي يرتكبها السجناء ويكثرون من ممارستها لا بد من منعها لأنها تصد قلوبهم عن الهداية فكثرة الذنوب تميت القلوب ، لذا لا بد من منع كل محرم يمارسه السجناء فمهمة إدارة السجن قبل أن تكون إدارة سجن مهمتها كإدارة مسلمة أن تنكر المنكر لا أن تسهل المنكر وتحميه ، ومن أشد المنكرات انتشاراً وتوغلاً في القلوب ، الدخان والتلفزيون ، فيجب أن تمنع إحضار الدخان إلى السجن وتتدرج بذلك بتخصيص دورات المياه فقط للتدخين ، ثم تقلص من الكميات المسموحة للسجناء بشراءها ثم تمنع إدخاله ، أما التلفزيون فتقلص مدة تشغيله وتحضر لهم تلفزيونات غير ملونة وهكذا تبعدهم عن كل منكر بالتدريج ، وتفرض رقابة شديدة على لعب القمار .

9- لا بد من فتح المجال لمكتب الدعوة والإرشاد بالدعوة داخل السجن إذا لم يفتح له المجال ، أو تكليفه بالتركيز على الدعوة في السجن إذا كان مقصراً ، فالسجن يحتاج إلى مفتي وليس إلى طلاب يتعلمون على السجناء ، ثم إن الدعوة لو ركزت مجهودها على السجن لأصلحت البلد ،

لأن السجناء يعتبرون هم زبدة الإجرام والفساد في المجتمع فلو صلحوا لصلح البلد بإذن الله .

10- لا بد من تأهيل السجين تأهيلاً علمياً ومهنياً وهذا ما تقوم به إدارة السجن على أحسن وجه مشكورة ، ولكن لدي ملاحظة بسيطة وهي أن عدد السجناء عدد هائل جداً فلو طلبت إدارة السجن من أحد المصانع أن يفتح فرع مجاور للسجن لاستفاد السجن من هذا العدد الهائل إذا كانوا أيادي عاملة فإنتاج المصنع يعود على السجن والسجين يستفيد من راتبه الشهري ، وسمعت أن هناك دراسات متخصصة بهذا الشأن ولكن لم تعط الحق في التطبيق ، وأيضاً لا بد من مكتب العمل أن يحاول احتواء السجين قبل خروجه وتوظيفه حتى لا يعود إلى سابق أمره .

11- إن منع الزيارات الخاصة عن السجناء فيه مضرة لذويهم لا سيما الذين يسكنون خارج المنطقة ، فلو نظمت الزيارات العامة وأعطيت حقاً من الاهتمام والتوسيع لما اضطر كثير من الأهالي إلى الزيارات الخاصة ، إلا أن الزيارة الخاصة تحتاج إلى ضبط وليس إلى منع .

12- لا بد من وضع حوافز للسجناء إذا بلّغوا أو أثبتوا على أحد من الجنود أو الضباط حالة رشوة أو فساد أو مخدرات .

13- لابد من فتح مكتب تعقيب على قضايا السجناء داخل السجن حتى يعرف السجين مجريات قضيته ويتابعها ، وهذا المكتب فيه من المعقبين والمحامين الذين يستطيعون مقابلة السجين وتزويده بالمعلومات عن قضيته ومتابعتها في المحكمة أو في إدارة السجن ، والذي يتعاقد معهم للمتابعة هو السجين نفسه بالأجر المتفق بينهما .

14- بالنسبة للمال النقدي أرى أن سحبه من السجناء ليس فيه كبير فائدة فضرر سحبه أكبر من ضرر بقائه ، فلو تركت الأموال لهم ولكن بقدر .

15- لابد من إغلاق البوفية وإبعاد السجناء والضباط عن هذه الممارسات ، وإذا كانت البوفية لا بد منها تسلم إلى مؤسسة من الخارج وبنفس أسعار الخارج .

16- لو فتحت إدارة السجن بقالة داخل السجن فيها لوازم السجناء يشترون منها ما يريدون فهذا أولى من فتح البوفية ، وإذا لم تستطع تتعاقد مع شركة بيع بالجملة لتحضر المواد للسجناء بدل التعاقد مع بعض الجنود المتلاعبين

17- لا بد من منع السجناء أو الضباط من أي نوع من الممارسات التجارية حتى لا يحدث تلاعب ، بل تتعاقد الإدارة في كل ما يحتاجه السجناء مع شركات خارجية أولى من السجناء والضباط الذين غالباً ما يعرفون المداخل للتلاعب ويعرفون أجهزة الرقابة فيسكتوا عنهم .

18- لا بد من تكوين لجنة مستقلة من الصحة للكشف الدائم على المطبخ وعلى الطعام وكمياته وجودته ، والكشف على الوضع الصحي بشكل عام وعلى دورات المياه ، وعلى الملابس التي تأتي من المغسلة ، كما أن اللجنة هذه يجب أن تستقبل الشكاوى من السجناء مباشرة وتحقق في كل شكوى ، وتراقب المستوصف بكل حزم وقوة ، وأن يكون هناك مركزية في علاج الحالات النفسية ولا يعطى طبيب السجن الحق في تشخيص وعلاج الحالات النفسية ، كما أنه لا بد من إبعاد الضباط عن لجنة الكشف الصحي .

19- التشميس لا بد منه ولكنه بهذه الطريقة نوع من التعذيب والتسبب في الأمراض فلو وجد طريقة أفضل للتشميس لكان خيراً ، مثل أن يخرج السجناء عن الصالات المعدة هذه إلى صالات أفضل هواءً مثلاً .

20- يجب توفير مالا يقل عن عشرة خطوط للهاتف ، وبعض السجون سمعت أن كبينة الهاتف داخل العنبر وكل سجين معه بطاقة المكالمة وله الحق أن يتصل متى شاء ، لأن بعض السجناء لا يناسب عوائلهم الفترة الصباحية كأن يكونوا مثلاً خارج المنزل أو توقيت بلدهم متأخر أو لأعذار أخرى فلابد أن يراعى الجميع .

21- لا بد من تقسيم السجناء على حسب مددهم ، لكي يسهل التعامل معهم وعلاجهم ، فالميزات والتسهيل لا بد أن تعطى صاحب المدة الطويلة مراعاة لنفسيته ، ويحرم صاحب المدة القصيرة من كثير من الميزات إذا تزاحمت عليها الأعداد ، فالتقسيم حسب الجرائم أمر ربما يكون مضراً على السجناء وفيه نوع من تبادل الخبرات ، أما حسب المدد فهو أقل ضرراً .

هذا ما رأيت نقله من واقع رأيته واطلعت عليه في السجن ، وأرجو أن يسعى القائمون على السجون بالموازنة بين أمرين ، بأن لا يجعلوا السجن مريحاً للسجناء فيحبونه ويألفونه ، ولا يجعلوه أيضاً جحيماً يخرج منه السجين حاقداً على المجتمع وعلى الدولة فيعظم فساده إذا خرج ، وجزاكم الله خيراً

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين .

يوسف بن صالح العييري

1421/6/7هـ